(اكتوبر) ١٩٨٣، كان كل ٨٠ شيكلاً تساوي دولارا. ولكن بعد اقل من سنة اصبح الدولار يساوي اكثر من ٥٠٠ شيكل، هذا ناهيك عن الارتفاع المتواصل في الاسعار وتأثير ذلك على المستوى اللازم لتأمين سلة الحاجيات الضرورية للعائلة المتوسطة من حيث الدخل وعدد الانفار.

هكذا كانت صورة الوضع عند تشكيل حكومة التكتل القومي برئاسة شمعون بيريس في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤. وعلى هذه الحكومة، علقت آمال كبيرة وعريضة لوقف التدهور. ومبعث الامل لدى البعض، كان يستند الى ان حكومة التكتل القمي، قادرة على التوصل الى «عقد اجتماعي» او الى ما يسمى، بالمصطلحات الاسرائيلية، اتفاق «صفقة رزمة شاملة» بين اطراف النشاط الاقتصادي الثلاثة: الحكومة والهستدروت وارباب العمل، خلافا لاي حكومة اخرى. فكون المعراخ على رأس الحكومة، وكون الليكود الشريك الاساسي فيها، يتيحان لهذه الحكومة التوصل الى حلول مقبولة لدى الاطراف الثلاثة.

هذا التقرير الذي يتناول،زمنيا،الفترة الواقعة بين اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ والاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، سيتضمن بعض المعطيات الاقتصادية الاجمالية للعام ١٩٨٤، على اكثر من صعيد، اضافة الى وضع البطالة الذي اخذ ينذر بالاتساع والتفشي بشكل يصعب السيطرة عليه، واخيرا الاجراء الاقتصادي الاول لحكومة التكتل القومي، على طريق معالجة الازمة الاقتصادية، والمتمثل في التوقيع على اتفاق «صفقة الرزمة الشاملة» بين الحكومة والهستدروت وارباب العمل، ذلك الاتفاق الذي حدد العمل به لمدة ثلاثة اشهر، تبدأ في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ وتنتهي في اواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥.

اولا: معطيات اقتصادية عامة

(أ) مؤشر الاسعار، الاجور، ومستوى الحياة:

على هذا الصعيد، تظهر المعطيات الاقتصادية ما يلي: بينما كانت التوقعات، من اكثر من مصدر، بينها وزارة المالية، تتحدث عن احتمال وصول مؤشر الاسعار عن شهر تشرين الاول (اكتوبر) الى نسبة قياسية (٢٨ بالمئة تقريبا)، اظهرت احصائيات المكتب المركزي للاحصاء ان معدل ارتفاع الاسعار (مؤشر الاسعار) في ذلك الشهر كان اقل من التوقعات، حيث بلغ ٢٤,٣ بالمئة فقط. ومع ذلك، فهذه النسبة من الارتفاع لم يسبق لها مثيل في تاريخ اسرائيل. وبلغة الارقام، فان هذا الارتفاع يعني ان التضخم، منذ بداية العام ١٩٨٤، وحتى اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، قد بلغ ٣٣٩,٤ بالمئة (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٤).

اما مؤشر الاسعار عن شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، فكان، ايضا، اقل من توقعات المراقبين الاقتصاديين اذ بلغ ١٩,٥ بالمئة. وهذا يعني ان نسبة التضخم خلال الاحد عشر شهرا الماضية قد بلغت ٤٢٣,٥ بالمئة (**الاتحاد**، ١٦/١٢/١٩٨٤). وسارعت اوساط وزارة المالية لشرح هذين المؤشرين بالقول ان النتائج الفعلية لاتفاق «صفقة الرزمة» لم يكن متوقعا ان تلمس بشكل ايجابي مؤشر الاسعار عن شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر)، بل مؤشر شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤ (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٤).

ووصلت نسبة التضخم المالي خلال العام ١٩٨٤، الى نسبة ٤٥١ بالمئة، بينما كان الارتفاع في سعر الدولار، مقارنة بالشيكل، حوالي ٤٩٢ بالمئة خلال العام نفسه (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٥).

اما الاجور في ١٩٨٤، فاختلفت التقديرات بالنسبة لقيمتها الفعلية. فالبعض يرى انها حافظت على هذه القيمة، خلافا لادعاءات الهستدروت وبعض المراسلين الاقتصاديين بانه حصل تآكل فعلي في قيمتها. فوفقا لتقديرات المراسل الاقتصادي لصحيفة يديعوت احرونوت، فان اجور المستخدمين، تآكلت في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ بحوالي ١٩ بالمئة بالنسبة لمؤشر الاسعار للمستهلك، وبحوالي ٢٣,٤ بالمئة بالنسبة للدولار، بينما سجلت الاجور الفعلية ارتفاعا في النصف الاول من ١٩٨٤، بسبب الانتخابات. وتوقع المراسل المذكور ان يتفاقم التآكل في قيمة الاجور مع انتهاء فترة «صفقة الرزمة»، وان يصل الى ٢٤,٢ بالمئة بالنسبة لمؤشر الاسعار والى ٢٨,٣ بالمئة بالنسبة للدولار. فالاجر المتوسط، الذي بلغ في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٤ حوالي ٧١٢ دولارا، سيصل في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ الى ٥١٦ دولارا فقط. ولا يتوقف الامر، بموجب حسابات مراسل يديعوت احرونوت الاقتصادي، على التآكل الذي حل بالاجر الاجمالي للمستخدم، بل ان هذا التآكل حل، ايضا، باجره الصافي من جراء التآكل الذي حل في نسب درجات الضريبة ونقاط الاعفاء من الضريبة.